

٧٧/١٩٨٤ - تعبئة الموارد البشرية والمالية لبرنامج المرأة التابع للجنة الاقتصادية  
أفريقيا لما بعد عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يدرك أن أهداف ومقاصد عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام ، لم تتحقق بعد تحقيقا كاملا ،  
لاسيما في افريقيا ،

وإذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي رجحت الجمعية في الفرع  
الثالث منه الأمين العام اتخاذ التاثير اللازمة لزيادة عدد النساء في الوظائف في الامانة العامة للامم المتحدة الخاضعة  
للتوزيع الجغرافي لتصبح ٢٥ في المئة من مجموع تلك الوظائف على مدى فترة أربع سنوات ،

وإذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٣٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي رجحت فيه الجمعية  
من الأمين العام أن يكتف جهوده من أجل التنفيذ الكامل للفرع الثالث من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٣١ والفرع الخامس من  
قرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ يشير أيضا الى القرار ٢ الذي اعتمده المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام (٨٣)،  
ورجا فيه من الأمين العام ، أن يستكشف ، كندبير مؤقت ، مكانية إعادة توزيع الوظائف الشاغرة داخل اللجان الإقليمية لبرامج  
المرأة ، والى قرار الجمعية العامة ٣٥/١٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٣٨/١٠٦٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي حثت فيه الجمعية  
العامة الأمين العام على أن يقوم ، في جملة أمور ، بتحديد تدابير ملائمة ، على وجه السرعة ، بالتشاور مع الأمانة التنفيذية  
للجان الإقليمية لكفالة استمرار جميع الوظائف ، المؤقتة ، الدائمة ، للموظفين من الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان  
الإقليمية في حدود موارد الميزانية العادية المتاحة .

١ - يحث الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على بذل كل ما في وسعهما لتوفير مجموعة أساسية  
من الوظائف من موارد الميزانية العادية ، عن طريق نقل الوظائف الشاغرة ، وفي اطار المترحات المقدمة للميزانية البرنامجية  
لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، الى المركز الاقليمي للتدريب والبحث من أجل المرأة ، والى برامج المرأة في مراكز البرمجة  
والتنفيذ المتعددة الجنسيات لكفالة صلاحيتها للبقاء على المدى الطويل بعد عقد الأمم المتحدة للمرأة ؛

٢ - يعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ولصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، وللمجتمع  
الدولي لما قدموه من المساعدة المالية والتقنية الى برنامج المرأة التابع للجنة الاضدادات لأفريقيا .

الجلسة العامة ٥٠

٢٧ تموز/ يوليو ١٩٨٤

٧٨/١٩٨٤ عقد النقل والمواصلات لاسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٨٥ - ١٩٩٤

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يلاحظ قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ٢٣٦ (٢٠٠٠) (٨٤) المؤرخ في ٢٧ نيسان /  
ابريل ١٩٨٤ والمتعلق باعلان عقد للنقل والمواصلات لاسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ ،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة القاهرة الى تعهد الاموال من أجل العقد من أجل إعادة البرمجة أو المساهمات الخارجة  
عن الميزانية ،

وإذ يشير الى الفقرة ٣٠ من الاستراتيجية الانمائي الوليد لعقد الأمم المتحدة لاسيا الثالث ، المرفقة بقرار  
الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

(٨٣) تقرير المؤتمر العامي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام: كوينهاغن ، من ١٤ الى ٣٠ تموز/  
يوليه ١٩٨٠ (مشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 3.1٧.٤٠) والتصويت (الفصل الأول ، لفرع بء .

(٨٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ ، الملحق رقم ١١ (E/1984/24) ، الفصل

الرابع .

وإذ يشير أيضا إلى الفرع المتمثل بتحسين الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات من "برنامج العمل الجديد الكبير للشائعات لصالح أقل البلدان نمواً" (٨) .

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٦٩/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ المتعلق بإعلان عقد للنقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ .

واقتراناً منه بالدور الحاسم الذي تؤديه جميع وسائل النقل والمواصلات بوصفها عناصر تمكين في مجال التنمية الاقتصادية ، ومن ثم اقتناعاً منه بأهمية تحسين وتطوير الهياكل الأساسية والخدمات في مجالي النقل والمواصلات على نحو يتناسب مع النمو المتوقع لجميع قطاعات الاقتصاد التي يشأ عنها طلب على النقل والمواصلات ،

وإذ يسلّم بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء تخطيط تطوير النقل والمواصلات ، ويضع في اعتباره المساهمة الإيجابية التي سيقدمها إعلان عقد للنقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ في سبيل حشد المساندة لمثل هذا النهج ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٣ المتعلق بإعلان عقد للنقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادئ (٨) .

١ - يؤيد قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٣٦ (د-٤٠) بعية تحقيق ما يلي :

(أ) النهوض بمرافق الهيئات الأساسية للنقل والمواصلات في البلدان النامية الأعضاء إلى مستوى يتناسب مع أهدافها وأولوياتها الانمائية ، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من بين البلدان النامية الوافدة في المنطقة ؛

(ب) القيام على نحو منهجي وبطريقة شاملة بتحديد مشاكل النقل والمواصلات في المنطقة ووضع حلول ممكنة عملياً ؛  
(ج) إيجاد شبكة نقل ومواصلات أكثر فعالية وكفاءة تتألف من جميع وسائل النقل والمواصلات على نحو متكامل ، ولاسيما من أجل تطوير روابط النقل والمواصلات داخل كل منطقة وفيما بين المناطق ، كذلك في مجالات صيانة الشبكات والتنسيق بينها ، وتحديد التعريفات والحطيط العمراني ؛

(د) تشجيع التنسيق والتعاون الفعالين في مجال النقل والمواصلات في المنطقة ؛

٢ - يوصي الجمعية العامة بإعلان عقد للنقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ ، وفقاً لقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٣٦ (د-٤٠) ؛

٣ - يحث جميع المنظمات الدولية ذات الصلة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على المساهمة مساهمة فعالة في تنفيذ برنامج العمل الاقليمي للعقد ؛

٤ - يرحب من الأمين العام من يقدم ، في حدود الموارث القائمة ، كل ما يلزم من تسهيلات ودعم إلى الأمينين التنفيذيين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في صياغتهما لبرنامج عمل اقليمي وعملي ومنكامل للعقد ، وأن يعيى الدعم الدولي اللازم من أجل تنفيذ برامج العقد بنجاح ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام تعزيز التنسيق مما بين الحكومات وفيما بين الوكالات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ؛

٦ - يدعو جميع الحكومات ، ولاسيما من يتسنى له القيام بذلك من حكومات البلدان المتقدمة وغيرها ، إلى أن تساهم وتشارك على نحو فعال في تنفيذ برنامج العمل الاقليمي بعبه تحقيق أهداف العقد ؛

٧ - يرحب من الأمين العام من يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، وبعد ذلك كل عامين حتى نهاية العقد .

#### الجلسة العامة ٥٠

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤

(٨٥) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ١-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ( منشورات

الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.82.1.8 ) الجزء الأول ، الفرع ألف .